### سورية والعراق يبحثان تطور العلاقات السياحية بين البلدين

# مرتيني لـ«الوطن»: العراق شريك أساسي وهناك العديد من مواضيع التعاون المشترك في مجال الاستثمار وتأسيس شركات مشتركة

## ناظم: هناك مشتركات بين البلدين في الانفتاح على الاستثمار

منذر عيد - ت: طارق السعدوني

بحثت سورية والعراق، أمس، سبل تطوير العلاقات السياحية بين البلدين، والإجراءات المتعلقة بتسهيل الأمور الإجرائية في المنافذ الحدودية وتبادل الفرص الاستثمارية وتعريف شركات القطاع الخاص الراغبة بفرص الاستثمار في المجال السياحي لدى البلدين وتحفيز المستثمر بتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال.

وأكد وزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني، خلال مؤتمر صحفي أمس، عقب اجتماع مع وزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي حسن ناظم والوفد المرافق له، أن العراق شريك أساسي في السياحة، وأن عدد الزوار العراقيين بلغ منذ آذار ٢٠٢١ مئة ألف زائر، على حين أكد ناظم أن هناك مشتركات أساسية بين سورية والعراق في الانفتاح على الاستثمار السياحي.

وأكد مرتيني في رده على سؤال لـ«الوطن» أن العلاقات بين سورية والعراق تتعزز بشكل مطرد، وان الاجتماع المطول الذي عقد مع الجانب العراقي، وبحضور شركاء العمل الحكومي، تم خلاله مناقشة البرامج التنفيذية وبرامج التعاون المشترك في مجال السياحة (الاستثمار والترويج والقدوم)، لافتاً إلى أن العراق الشريك الأساسي لقطاع السياحة في سورية وأن القدوم السياحي يزداد، وخاصة بعد تجاوز أزمة كورونا، وبعد صدور القرار الحكومي بإعادة افتتاح المعابر البرية والجوية، مشيراً إلى أن هناك العديد من مواضيع التعاون المشترك في مجال الاستثمار وتأسيس شركات مشتركة في مجال الاطلاع على تجارب البلدين في قطاع التدريب والتعليم السياحي والفندقي، وفي مجال إعادة ترميم الأوابد الأثرية والأسواق القديمة.

وتابع قائلاً: «نتطلق من توجيهات الرئيس بشار الأسد بتعزيز العمل العربي المشترك وخاصة مع الإخوة في العراق، الشريك الأساسي في السياحة وفي القدوم، وأن نعمل بما يجعلنا نتجاوز المئة ألف ونصل إلى أرقام مليونية، ونعود كما كنا قبل الحرب الإرهابية على سورية والعراق».

وفي تصريح صحفي أوضح مرتيني أنه لا صعوبات بالمعنى العملي لقدوم السياح العراقيين، وأنه تم الاتفاق على تذليل جميع العقبات، وتقديم كل التسهيلات للزوار العراقيين، وتم الاتفاق على نقاط ارتباط بين الجانبين، وعلى تبادل لوائح الشركات المعتمدة، لكل أغراض السياحة، ليس فقط لزيارة الأماكن المقدسة، بل السياحة الثقافية، زيارة رجال الأعمال وأيضاً الزوار لأغراض متفرقة مثل التسوق ولتلقي العلاج.

وقال: إن عدد الزوار من العراق تجاوز المئة ألف وسيصل الرقم إلى مئتي ألف وسيكون هناك اكبر في الفترة القادمة، وهذه الأرقام فقط من بعد آذار ٢٠٢١ بعد إعادة افتتاح المعابر البرية والجوية».

من جانبه أكد وزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي عمق العلاقات بين الشعبين والثقافتين العراقية والسورية، موضحاً أن المنطقة تشهد تحديات مشتركة ومتشابهة وخاصة ما يتعلق بالهجمات الإرهابية على البلدين وبتعثر بعض المشاريع وخاصة في القطاع السياحي.

وأوضح أنه تم مناقشة العديد من الأمور، منها ما يتعلق بالزوار العراقيين إلى سورية، وجانب يتعلق بالاستثمار، وفي كيفية تعزيز الشراكات والعلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أن العراق يعمل حثيثاً على إشراك دول الجوار الإقليمي في شركات اقتصادية ومنها السياحية.

وقال: «توصلنا إلى جملة من الأشياء، سوف نعمل عليها في القريب العاجل بما في ذلك تعديل مذكرات وبرامج عمل كنا قد ابرمناها في العام الماضي في بغداد، وستشهد الأيام القادمة ثمرة هذه اللقاءات».

ونوه الوزير العراقي بأن هناك مشتركات أساسية بين سورية والعراق في الانفتاح على الاستثمار، وإلى أنه سيكون هناك ملتقى للاستثمار في دمشق في أيلول القادم، مضيفاً: سنحضره ضمن طاقم خاص، وسوف نرتب أولويات وفق برامج وخطط عمل للاستثمار المشترك بين البلدين.

وبحث الجانبان خلال اجتماعهما العمل على الارتقاء بمستوى جودة الخدمات السياحية المقدمة للزوار في أماكن إقامتهم ومعالجة أي عوائق وإشكالات تواجههم والعمل مع الجهات المعنية لتقديم التسهيلات اللازمة.

كما تم بحث سبل التعاون السياحي المتعلقة بتسهيل الأمور الإجرائية في المنافذ الحدودية والموافقات الأمنية بدخول الأراضي العراقية عن طريق النافذة الواحدة وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في هذا الخصوص لكون المجموعات السياحية العراقية تمنح سمات الدخول في المنافذ الحدودية لدخول الأراضي السورية.

وناقش الجانبان استقطاب السياحة بين البلدين بأنماطها المختلفة من خلال عقد ورش عمل بين مكاتب السياحة المعتمدة لدى البلدين لوضع برامج خاصة بالزوار والمجموعات السياحية وبما يشمل مسارات السياحة الثقافية والعلاجية وسياحة رجال الأعمال والمؤتمرات، إضافة إلى إقامة أسابيع سياحية متبادلة تتضمن فعاليات ترويجية سياحية ثقافية، ومعرض حرف تقليدية، ومعرض فرص استثمارية.

وجرى خلال الاجتماع بحث استضافة صحفيين وممثلين عن وسائل الإعلام المختلفة وعمل جولات إعلامية لهم وتعريفهم بالمنتج السياحي في البلدين ومواقع الجذب السياحي والأوابد الأثرية والمواقع المقدسة حسب الإمكانات المتاحة.

وكما تم تبادل الفرص الاستثمارية وتعريف شركات القطاع الخاص الراغبة بفرص الاستثمار في المجال السياحي لدى البلد الآخر وتحفيز المستثمر تقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال، وتبادل الطرفين لمواعيد إقامة المعارض والأنشطة الخاصة في مجال السياحة والصناعات المرتبطة بها.



### تقديرات أولية ١٤٧٠ وحدة ما بين بلديات وبلدات ومدن ومحافظة

# مدير «المجالس المحلية» لـ«الوطن»: خلال يومين سيصدر قرار بعدد الوحدات الإدارية التي ستجري فيها الانتخابات

محمد منار حميجو

كشف مدير المجالس والتنمية المحلية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة إياد الشمعة أنه سوف يصدر خلال اليومين القادمين قرار بعدد الوحدات الإدارية من بلديات وبلدات ومدن ومحافظة والتي ستجري فيها انتخابات مجالس الإدارة المحلية، كما أنه سيتضمن عدد سكان كل وحدة إدارية وعدد ممثليها، مقدراً عددها مع الوحدات التي يجري استحداثها إلى نحو ١٤٧٠ وحدة إدارية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الشمعة إلى أنه حالياً تم إعداد مشاريع قرارات وهي في طور التدقيق لإصدارها لإحداث بلديات جديدة في المحافظات منها تم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للإدارة المحلية باعتبار أنها لم تحقق شرط عدد السكان، مشيراً إلى أن تلك البلديات التي وافق عليها المجلس محدثة سابقاً ولا تأثر في البلدية المفصولة عنها.

الشمعة أشار إلى أنه سيكون هناك تعاون مع وزارة الداخلية لتأمين بعض مستلزمات العملية الانتخابية مثل صناديق الاقتراع، موضحاً أنه تم التعاقد معهم لتأمين ٨ آلاف صندوق إضافة إلى الصناديق الموجودة وتم تسليم منها نحو ٤ آلاف صندوق وتم توزيعها وغيرها من المستلزمات التي تم التعاقد عليها لتأمينها.

من جهته رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب النائب مصطفى ليلا قال: بات علينا أن نبحث عن الكفاءات المؤهلة في الانتخابات القادمة للقيام بوجباتها الخدمية والتنموية وخصوصاً بعدما تهيأت البنية التشريعية والقانونية للإدارة المحلية وتعديل القوانين المالية المتعلقة بعمل الإدارة المحلية بهدف النهوض بعملية التنمية المستدامة وتأمين الإيرادات اللازمة للوحدات الإدارية، مضيفاً: كنا نفتقر إلى بعض منها في الدورات السابقة حيث كان هناك الكثير من غير الكفوئين لأن الخيارات لم تكن صحيحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار ليلا إلى أن قرار المجلس الأعلى للإدارة المحلية بنقل بعض الصلاحيات إلى المجلس المحلية والاتجاه نحو اللامركزية وبالتالي حيث يقع على هذه المجالس عبء القيام بعملية التنمية وتقديم الخدمات في مجتمعاتهم المحلية.

وأضاف: يجب أن يكون هناك حملة توعية من كل الجهات المعنية وخصوصاً المحافظين والنقابات والمنظمات في المجتمعات المحلية لتهيئة كوادر مناسبة لترشيحها لهذه المهمة، مشيراً إلى أنه يجب أن تكون خيارات المجتمع المحلي إيجابية وصحيحة باعتبار أنها سوف تنعكس إيجاباً عليه، وبالتالي يجب أن يكون هناك وعي في عملية الاختيار وترجيح العقل على العاطفة والابتعاد عن التكتلات العائلية والعشائرية التي أوصلتنا إلى بعض الترهل في المرحلة السابقة.

وكشف ليلا أنه بعد صدور مرسوم تحديد موعد الانتخابات المحلية سيكون هناك اجتماع للجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية بحضور وزير الإدارة المحلية لوضع خطة عمل لإنجاح عملية الانتخابات، مشيراً إلى دور أعضاء مجلس الشعب في هذه الانتخابات كل في منطقته لحث المجتمع المحلي لتهيئة الجو المناسب لهذه الانتخابات وإنجاحها.

> ليلا لـ«الوطن»: علينا أن نختار الكفاءات المؤهلة للقيام بواجباتها الخدمية والتنموية

وحدد المجلس الأعلى للإدارة المحلية خلال اجتماعه أول من أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء الإجراءات التحضيرية اللازمة ودور الجهات المعنية في تأمين مستلزمات إجراء انتخابات المجالس المحلية خلال الفترة المقبلة ضمن موعدها القانوني وأكد تأمين مستلزمات العملية الانتخابية واحتياجاتها اللوجستية كافة.

### الفاكهة بحماة «شم ولا تدوق»!

# باعة: أسعار مرتفعة ودخل المواطن متدنٍ.. التموين: على المواطن إبلاغنا

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن»، أنهم خاصموا الفاكهة في هذه الأيام وخاصمتهم، فهي حلقت بالأعالي وهم غير قادرين على شرائها رغم أنها بنت الموسم ويفترض أن تكون رخيصة أو ذات أسعار معقولة.

وأوضح بعضهم أن تلك الفاكهة تتبع معهم مبدأ «شم ولا تدوق!» فمعظم أنواعها الجيدة صعبة المنال في هذه الأيام لارتفاع ثمنها بشكل غير طبيعي.

ولفت المواطنون إلى أن سعر كيلو التفاح الجيد نوعاً ما ٤٥٠٠ ليرة، والدراق مابين ٤٠٠٠-٥٥٠٠ ليرة حسب نوعه، والخوخ ٤٠٠٠ ليرة، والإجاص الجيد بـ٣٥٠٠ ليرة والنوع الثاني بـ٢٥٠٠ ليرة، والعنب مابين ٢٥٠٠-٣٥٠٠ ليرة والكرز النوع الأول ٧٠٠٠ ليرة والثاني بـ٥٥٠٠ ليرة.

وأشار بعضهم إلى أن البطيخ الأحمر وحده من دون غيره رخيص السعر في هذه الأيام، فالكيلو يباع مابين ٣٥٠-٤٥٠ ليرة، بينما البطيخ الأصفر لما يزل ثابت السعر عند الـ٨٠٠ ليرة للكيلو.

وذكر المواطنون أن هذه الأسعار للفاكهة المعروضة في سوق ٨ آذار الشعبي، تختلف من سوق لآخر، فهي أعلى في سوق الحاضر الصغير، وفي سوق الصابونية، وبنسبة أكثر من ٢٠ بالمئة.

وكشف عدد من المواطنين أنهم إذا تجرؤوا على الشراء فهم يشترون ربع كيلو من نوعين أو ثلاثة أنواع من الفاكهة، وأن القادر منهم يشتري نصف كيلو من كل نوع بأحسن الأحوال!.

وأكدوا أن ما يشترونه هو لاستهلاك الأسرة وليس للضيوف، الذين تقتصر ضيافتهم على القهوة أو الشاي أو عصير مجفف فقط!.

وأما الباعة في سوق ٨ آذار فبينوا لـ«الوطن»، أنهم يشترون الفاكهة من سوق الهال بسعر مرتفع ويبيعونها وفق هوامش الربح المحددة من التجارة الداخلية. وأوضح بعضهم أن بالأساس فاكهة بأسعار رخيصة وأخرى مرتفعة السعر، ويمكن لأي مواطن أن يشتري ما يناسب دخله.

ولفتوا إلى أن هناك تفاحاً يباع الكيلو منه بـ١٥٠٠ ليرة، ودراقاً وخوخاً مابين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ ليرة، وعليها طلب كبير!.

وكشف عدد من تجار سوق الهال بحماة لـ«الوطن»، أن مصدر معظم أنواع الفاكهة من الساحل، وهي مرتفعة السعر بالمصدر، يضاف إلى ذلك أجور النقل والتحميل والتنزيل التي هي مرتفعة بالأساس وتضاف على سعر الكيلو أو الطن. وقال عدد منهم: صحيح أن الأسعار مرتفعة ولكن دخل المواطن متدن أيضاً!.

مصدر في التجارة الداخلية بحماة بيَّن لـ«الوطن»، أن النشرة التموينية الصادرة بتاريخ ٢٧ الجاري حددت سعر كيلو التفاح على سبيل المثال نوع أول بـ٢٢٠٠ ليرة بالجملة، و٢٤٠٠ ليرة بالمفرق، ومن النوع الثاني بـ١٣٠٠ ليرة بالجملة و١٥٠٠ ليرة بالمفرق.

وأوضح أن دوريات حماية المستهلك تجول في الأسواق وتتابع حركة البيع والشراء لكل المواد بما فيها الفاكهة، وتخالف كل من يبيع بسعر زائد. وقد خالفت منذ بداية هذا الأسبوع العشرات من الباعة والتجار الذين يبيعون بسعر زائد ولا يتداولون الفواتير.

وقال: ندعو المواطنين لإبلاغنا عن أي شكوى، على أرقام الواتس المعلنة أو بالهاتف لتلقي الشكاوى، لتتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١.

### فلتان في أسواق السويداء

# فقدان مواد غذائية مع ارتفاع أسعارها

## غرفة التجارة: عدم استقرار في سعر الصرف

السويداء -عبير صيموعة

شهدت بعض المواد الغذائية في أسواق السويداء شحاً في كثير من أنواعها مثل السمون والزيوت والسكر والمتة وفقدانها في كثير من المحلات مع تسجيل تحليق في أسعار المتوفر منها لدى بعض المحلات.

وأشار الأهالي ممن التقتهم «الوطن» إلى أن جنون أسعار المواد الغذائية وفقدان بعضها بات السمة الأساسية لدى المحلات كافة على ساحة المحافظة إضافة إلى ارتفاع أسعار المنظفات بفارق كبير خلال يوم وضحاه، في حين لفت البعض أن ارتفاع سعر السكر كان جنونياً حيث تجاوز سعر الكيلو منه ٥ آلاف ليصل في بعض المحلات إلى ٦ آلاف متسائلين أين الجهات المعنية والوزارات المختصة من تلك الأسعار؟ وكيف سيتم تأمين كل المواد وخاصة الغذائية التي تجاوزت أسعارها حدود الدخل بالتزامن مع عجز مؤسسات التدخل الإيجابي عن كسر احتكار الأسواق فضلاً عن عجزها عن تأمين المواد الأساسية وخاصة السكر الذي غاب عن عمليات توزيعه لأشهر؟

وطالبوا باتخاذ الإجراءات السريعة لأن المواطن تجاوز عتبة الفقر منذ مدة بعيدة وبات عاجزاً عن شراء أبسط متطلباته المعيشية الغذائية حتى عجز البعض عن تأمين خبز يومه.

تجار المفرق والجملة في السويداء أكدوا لـ«الوطن» أن المواد الغذائية وغير الغذائية تتوقف عملية تأمينها على مزاجية الموردين لتلك المواد وتحكمهم بالأسعار جراء تذبذب أسعار الصرف وعدم استقراره الأمر الذي يبقي إمكانية توفر جميع المواد حكراً بالموردين بالدرجة الأولى.

وأشار البعض منهم إلى أن شوال السكر وصل إلى أسواق السويداء أمس إلى سعر ٢٤٠ ألف ليرة ليسجل الكيلو واحد منه على تجار الجملة سعر ٤٨٠٠ ليرة الأمر الذي يؤدي بالضرورة وبعد توزيعه على المحلات بأن يتراوح سعره بين ٥ إلى ٦ آلاف حسب مزاجية كل صاحب محل بهامش الربح مشيرين أنه في حال عدم تثبيت أسعار الصرف فإن أسعار المواد كافة ستشهد ارتفاعاً غير مسبوق خلال الأيام القليلة القادمة لأن جميع المواد تأتي دائماً تحت ذريعة عدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع من مكان استيرادها أو ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة بصناعتها.

غرفة تجارة وصناعة السويداء أكدت لـ«الوطن» أن جميع المواد الغذائية سواء من السكر أم الزيوت أو السمون متوفرة بالكامل ولكن في مصادرها لدى الموردين إلا أن عجز تجار الجملة في المحافظة عن شراء كثير من المواد جراء ارتفاع أسعارها أدى إلى افتقادها في بعض المحلات أو شح بالكميات المعروضة منها.

ولفتت إدارة الغرفة إلى أن سعر الصرف الذي شهد عدم استقرار خلال الأيام القليلة الماضية سيؤدي بالضرورة إلى نقص التوريدات من الموردين أنفسهم لعدم ثبات أسعار أي من المواد مؤكدة ضرورة العمل وبذل كل الجهود لتثبيت أسعار الصرف الذي يعتبر الضمان لاستمرار التوريدات إلى الأسواق وضمان توفر كل المواد لدى جميع التجار.

### ٤٨٧ سرفيساً فقط وطنت مخصصاتها في ريف دمشق

عبد المنعم مسعود

أعاد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ ندرة وجود وسائل النقل أيام الجمعة والسبت لإغلاق دوائر الدولة أيام الجمعة، وما تسببه من قلة حركة المواطنين سواء داخل الريف أو داخل المدينة أو بين الريف والمدينة، معيداً تأكيداته السابقة بأنهم كمحافظة يوزعون المخصصات على وسائل النقل العامة بما فيها السرافيس طوال أيام الأسبوع عدا يوم الأحد.

وحول عدم وجود سرافيس على خطوط نقل الريف يوم السبت الماضي وحتى بالمراكز التبادلية الخمسة بين الريف والمدينة أرجع عضو المكتب التنفيذي الموضوع إلى اللجنة الفرعية للنقل والمحروقات في كل منطقة، مبيناً أن هذه اللجنة هي المسؤولة عن حركة النقل في الخطوط التابعة لها في منطقتها من حيث استلام وسائل النقل العاملة لمخصصاتها أو لا أو استلامها وعدم قيامها بالعمل على هذه الخطوط.

وحول عدم استلام ثلاثة آلاف سرفيس من الريف لمخصصاتهم من مراكز مدينة دمشق المرتبطين بها أحال الشيخ هذا الموضوع إلى مسؤولي العاصمة، مبيناً أن عدد السرافيس التي تم توطين مخصصاتها بلغ ٤٨٧ سرفيساً موزعة على خطوط منطقة التل ٢٥٥ سرفيساً و٤٧ سرفيساً في يلدا و٣٠ سرفيساً في الناصرية و٨٠ سرفيساً في حرستا و٣٠ في حلبون ومثلها في حران العواميد و١٥ سرفيساً مرتبطة بمحطة تل مسكن، مؤكداً أن عملية التوطين تجري وفقاً لما يصل للمحافظة من طلبات بعد استكمال معلومات كل منطقة من عدد السرافيس العاملة على خطوطها لتحويل مخصصاتها إلى محطة أو مركز أو خزان مخصص لها.

ووفقاً للشيخ فإن مخصصات الريف اليومية تصل إلى ٦٠٠ ألف ليتر حالياً عدا الجمعة من مادة المازوت موزعة على جميع القطاعات بما فيها النقل و٥٥٢ ألف ليتر يومياً من مادة البنزين، مبيناً أن عدد محطات التوزيع المباشر لمادتي المازوت والبنزين وصل إلى ١٧ محطة توزع مقدار ١٥ بالمئة من مخصصات الريف من مادتي المازوت والبنزين اليومية وكانت «الوطن» جالت السبت الماضي على المراكز التبادلية بين دمشق وريفها ولوحظ غياب شبه كامل لسرافيس الريف في هذه المراكز.